



مدى فاعلية تسعير السلع والخدمات العامة في توليد الإيرادات في جمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية للمدة (2010-2019)

خالد حيدر عبد علي^١ - پيروت محمد أمين^٢

pirot.ahmad01@gmail.com - Khalid.ali@sulician.edu.krd

^{٢+١}قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق.

ملخص البحث

يسعى البحث الى تحليل مدى فاعلية تسعير السلع والخدمات العامة ومساهمتها في تغطية النفقات العامة في مصر ، من خلال استخدام نهج علمي يتضمن المراجعة النظرية ثم التحليل الكمي والاستقرائي، كذلك تبحث في الفرضية القائلة بوجود علاقة بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة. تظهر النتائج أن مساهمة تسعير الفئات المختارة من اسعار (ضريرية على الدخل والارباح، الرسوم الكمركية، تعرفة الكهرباء، رسوم خدمات الاسكان والتعمير)، غير فاعلة في توليد الإيرادات العامة، ذلك لأن آلية التسعير لا يلتزم بشكل صارم بالسياسات المالية الهدافـة إلى زيادة الإيرادات العامة من خلال الحصول على أموال إضافية مطلوبة بناء على تقدير الأهمية النسبية لمصادر الإيرادات المستمدـة من تسعير السلع والخدمات العامة في السنوات السابقة، تتناسب مع النفقات العامة المقدرة . وإن نسب هذه المساهمة صغيرة ولا تغطي بشكل كاف النفقات العامة أو تساهـم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. تدعم هذه النتائج الفرضية التي تشير إلى وجود ربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة في مصر. اضافة الى ذلك، يختتم البحث بتقديم بعض الرؤى في السياسة المالية التي يمكن أن تكون ذات قيمة للسلطات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة، تسعير السلع والخدمات العامة.

The Efficacy of Pricing Public Goods and Services in Revenue Generation: An Analytical Study in the Arab Republic of Egypt (2010-2019)

Khaled Haider Abd Ali¹ - Perot Muhammad Amin²

¹⁺² Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Sulaymaniyah, Sulaymaniyah, Kurdistan Region, Iraq.

Abstract

This study aims to analyse the efficacy of pricing public goods and services in producing public revenues and supporting public expenditures in Egypt from 2010 to 2019. Utilising a comprehensive scientific methodology incorporating a comprehensive literature review, quantitative analysis, and inductive reasoning, this study aims to examine the hypothesis suggesting a correlation between fiscal policy and the pricing of public goods and services.

The findings indicate that the pricing mechanisms employed for specific categories, such as taxes on income and profits, customs charges, power tariffs, and fees for housing and building services, exhibit a lack of efficacy in generating public revenues. The pricing mechanism seems to diverge from financial policies aimed at increasing public revenues through the acquisition of more cash, as indicated by an evaluation of the historical importance of income streams obtained from the pricing of public goods and services. The percentages of contribution are rather tiny, which do not sufficiently cover public expenditures or have a substantial impact on the GDP.

The results provide evidence in favour of the theoretical proposition positing a connection between fiscal policy and the pricing of public goods and services in Egypt. The study concludes by providing valuable insights into fiscal policy that could be of significance to governmental authorities.

Keywords: Fiscal Policy, Public Revenues, Public Expenditures, Pricing of Public Goods and Services.

المقدمة

تقوم الحكومة بتأمين جزء كبير من إيراداتها من خلال توفير السلع والخدمات العامة التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة بشكل عام وتعزيز النمو الاقتصادي. وللوفاء بهذه المسؤوليات، تعتمد الحكومة على أساليب توليد الإيرادات منها من خلال تسعيرها، والتي غالباً ما تستندالية التسعير هذه إلى مؤشرات محددة وشروط معينة. يمكن أن تتأثر آلية التسعير أيضاً بشكل كبير بالأهداف والأولويات السياسية للحكومة، ونتيجة لذلك، لن تكون لها ذات طبيعة علمية بحثة. بحيث تشكل الإيرادات المتنامية منها مقياساً حقيقياً للسياسة المالية، ويتيح هذا النهج دراسة مركزة لتأثير التسعير، وتسهيل دمجه في إطار صياغة السياسة المالية.

تركز هذه الدراسة على الحكومة المصرية لأن سياستها المالية ملتزمة على مزيج من مصادر التمويل من السلع والخدمات العامة والمنح والدين العام. إضافة إلى أنه وبسبب استمرار العجز المالي في مصر (حسين، 2023، ص 15-16) أصبح من الضروري تنمية الإيرادات المتمثلة من السلع والخدمات العامة من خلال تسعيرها، منها تسعير (ضريبة على الدخل والارباح الرأسمالية، الرسوم الكمركية، تعرفة الكهرباء، رسوم خدمات الاسكان والتعمير).

ومن ثم، فإن تحديد هيكل التسعير للسلع والخدمات يلعب دوراً محورياً في نطاق اختصاص الحكومة المصرية. ويُسعي هذا التقييم إلى فحص مدى فعالية استراتيجيات التسعير في زيادة توليد الإيرادات العامة ومساهمتها في تغطية النفقات العامة. يجب على الحكومة استخدام آلية التسعير على نطاق أوسع ومحاولة الوصول لإيجاد طرق ومنهجية في علمية تسعير السلع والخدمات العامة، بحيث تعتمد عليها الجهات الحكومية لتنمية الإيرادات العامة. الأمر الذي يحقق في النهاية هدف الحكومة في تحفيز النمو وتنوع مصادر الدخل وتحقيق التوازن المالي.

أهمية البحث:-

يستمد البحث أهميتها، في مدى الفاعلية الذي تمارسه تسعير السلع والخدمات العامة بمختلف أنواعها في السياسة المالية، لا سيما عندما يكون اقتصاد دولة ما يتركز على العوائد غير النفطية ومساهمتها الكبيرة في الإيرادات العامة .

مشكلة البحث:-

يعود تسعير السلع والخدمات العامة جانباً حاسماً من التمويل الحكومي، حيث يمارس تأثيراً كبيراً على توليد الإيرادات، والإإنفاق العام، وبالتالي، فإن تقييم فاعلية التسعير للسلع والخدمات العامة ضمن السياسة المالية يعد مسعى معيناً ومحورياً، وضرورياً لضمان الالتزام بالأهداف المالية، ولمعرفة ما إذا كان آلية التسعير قد التزم بالسياسة المالية بهدف تعزيز الإيرادات العامة، من خلال الحصول على الإيرادات الإضافية المطلوبة وفقاً للأهمية النسبية لمصادر الإيرادات المستمدّة من تسعير السلع والخدمات العامة في السنوات السابقة، بما يتّناسب مع النفقات العامة المقدرة ، لذلك تتمحور مشكلة البحث حول مدى فاعلية تسعير السلع والخدمات العامة في السياسة المالية في جمهورية مصر العربية . ويمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

1- هل يرتكز تسعير السلع والخدمات العامة في مصر على إطار علمي وليس من قبل اللجان الحكومية ، وبالتالي أصبح بمثابة عامل محدد ومحوري في زيادة الإيرادات العامة؟

2- هل تستخدم الحكومة المصرية تسعير السلع والخدمات العامة كعنصر أساسي في صياغة سياستها المالية لضمان فاعليتها في زيادة الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة المقدرة؟

فرضية البحث:-

بناء على ذلك سيقوم هذا البحث بمحاولة لبيان الربط بين السياسة المالية، وتسعير السلع والخدمات العامة من خلال فرضية وجود علاقة بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة في مصر.

هدف البحث:-

يهدف البحث إلى تحليل الربط بين تسعير (فئات مختارة : ضريبة على الدخل والارباح، الرسوم الكمركية، تعرفة الكهرباء، رسوم خدمات الاسكان والتعمير) ومدى فاعليتها في السياسة المالية من خلال تحقيق مستوى معين من حجم الإيراد العام، ومساهمتها في تغطية الإنفاق العام في مصر، وتحليل النتائج الاقتصادية لتسعير السلع والخدمات العامة .

منهجية البحث:-

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في التطرق الى الجانب النظري، من خلال مراجعة الأدبيات والنظريات والمفاهيم الموجودة المتعلقة بموضوع البحث بالاعتماد على مصادر مختلفة، مثل الكتب والمقالات العلمية وأوراق المؤتمرات والمصادر الأكاديمية الأخرى، ثم التحليل الكمي، من خلال جمع البيانات الرقمية المتعلقة بموضوع البحث، لتحديد الأنماط والعلاقات والاتجاهات. بهدف تقديم أدلة موضوعية وقابلة للقياس، ثم المنهج الاستقرائي، لتنظيم البيانات وتصنيفها وتفسيرها لتحديد القواسم المشتركة بحثا عن الموضوعات أو الأنماط أو الاتجاهات الناشئة التي قد تساعد في توليد رؤى جديدة .

نطاق البحث:-

مكانيا جمهورية مصر العربية، وزمانيا للمدة (2010-2019)

هيكلية البحث:-

تم تنظيم هيكل البحث على النحو الآتي: المبحث الاول، الاطار المفاهيمي للبحث، ويتضمن اولا: مفهوم السياسة المالية، والسلع والخدمات العامة وتسعيرها، ثانيا: نماذج تسعير (فئات مختارة : ضريبة على الدخل والارباح، الرسوم الكمركية، تعرفة الكهرباء، رسوم خدمات الاسكان والتعمير)، المبحث الثاني، تحليل الربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة في مصر .

المبحث الاول

الاطار النظري للبحث

تشمل السياسة المالية الاستراتيجيات التي تستخدمها الحكومة لإدارة شؤونها المالية، من خلال تحصيل الإيرادات، وتخفيض الموارد للنفقات العامة. في هذا السياق، تعتبر هناك مجموعة من الأدوات المتاحة لتسهيل تحقيق أهداف السياسة المالية. أحد هذه الأدوات هو سياسة الإنفاق، التي ترتكز على التزامات الحكومة المالية ودورها في مجموعة متنوعة من المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. تهدف سياسة الإنفاق إلى إدارة النفقات العامة بفعالية، وتحقيق التوازن بين الإنفاق والإيرادات. بجانب ذلك، تأتي سياسة الإيرادات كأداة مهمة تؤثر بشكل كبير على الظروف الاقتصادية والاجتماعية. تعتمد هذه السياسة على توليد الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة، المستمدّة من الإيرادات النفطية من صادرات النفط والإيرادات غير النفطية عن الدخل الناتج من أسعار السلع والخدمات العامة المتمثلة بأسعار الضرائب والرسوم والتعرفات والغرامات ومختلف مصادر الإيرادات الأخرى.

يمكن التوصل إلى فهم أكثر عمقاً للترابط بين السياسة المالية وآليات التسعير التي تحكم السلع والخدمات العامة ضمن الأطر الحكومية. لذلك يمكن تقسيم الإطار النظري الذي يقوم عليه هذا البحث إلى عنصرين أساسين، يتم تناول كل منهما في فقرات منفصلة. تم تخصيص الفقرة الأولى لتوضيح المفاهيم الأساسية للسياسة المالية.

وبالانتقال إلى الفقرة الثانية، يتم التطرق إلى نماذج التسعير للسلع والخدمات العامة ، مع التركيز بشكل خاص على فئات مختارة من تلك النماذج وتشمل أسعار الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية، والرسوم الكمركية، وتعريف الكهرباء، والرسوم المرتبطة بخدمات الإسكان والبناء. في هذا القسم، تستكشف تعقيدات نماذج التسعير ضمن هذه المجالات المحددة، مع تسليط الضوء على المنهجيات والعوامل التي تحرّك قرارات التسعير، بالإضافة إلى آثارها على السياسة المالية العامة وكالاتي:

اولا : المفاهيم

يعد السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة جانباً مهماً من السياسة الاقتصادية الحكومية التي لها تأثير كبير على اقتصاد الدولة ورفاهية مواطنيها. لذلك لابد من التعرف على كل من هذه المفاهيم على حدة وكالاتي:

1-مفهوم السياسة المالية

يعد تنظيم الإيرادات والنفقات العامة للحكومة جانباً أساسياً من إدارة المالية العامة ويلعب دوراً حاسماً في أداء اقتصاد الدولة. والأداة الأساسية التي من خلالها تقوم الحكومات بتحقيق هذا التنظيم،

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للدخل العام للدولة، وتحديد أهميتها لتمويل الإنفاق الحكومي، والإإنفاق العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن السياسة المالية هي قيام السلطات العامة باستخدام إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم والقروض العامة . (الربيعي، 2013، ص 66)

السياسة المالية عبارة عن دراسة تحليلية لأدوات، ووسائل مالية تستخدّم للتأثير على مالية الدولة، وهي تتضمّن فيما تتضمّنه تكليفاً كمياً لحجم الإيرادات العامة، والإإنفاق العام بغية تحقيق أهداف معينة، حيث أن استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها المختلفة وفق إمكانيتها وظروفها الاقتصادية، وما تعتنقه من عقائد. أو هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بقصد تحقيق أهداف محددة . (القاضي، 2014 ، ص 156)

يمكن تعريف السياسة المالية، بأنها مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة ان تطبقها في تحديد النفقات العامة، وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع اعبائها بين الافراد . (الدعمي، 2010 ، ص 49)

من التعريف السابقة تشير السياسة المالية إلى مجموعة الاستراتيجيات والإجراءات التي تستخدمها الحكومة لإدارة شؤونها المالية وتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. يتم تحديد هذه السياسات عادة في الموازنة العامة وتتضمن قرارات تتعلق الإنفاق العام والضرائب والاقتراض. تعد السياسة المالية أداة أساسية تستخدمها الحكومات للتأثير على البيئة الاقتصادية العامة.

2-السلع والخدمات العامة وتسويتها

تقدّم الحكومة مجموعة متنوعة من السلع والخدمات العامة للجمهور سعياً وراء أهداف سياساتها. هناك مجموعة من مصادر التمويل المحتملة لهذه الأنشطة الحكومية، بما في ذلك الضرائب العامة والرسوم والتراخيص والغرامات والاتاوات. إن الأسعار لا يستخدمها رواد الأعمال من القطاع الخاص فحسب، بل يستخدمها أيضاً السياسيون ومديرو المرافق العامة، لذلك يعد تقدير تكاليف الخدمات العامة وتسويتها أمراً أساسياً لتحقيق القيمة مقابل المال، وهو هدف مطلوب الآن من قبل معظم مؤسسات القطاع العام.

أ-مفهوم السلع والخدمات العامة

تعتبر السلع والخدمات العامة مكونات أساسية لمجتمع فعال، وعادة ما يتم توفيرها وتمويلها من قبل الحكومة. فيما يلي بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسلع والخدمات العامة:

السلع العامة هي سلع استهلاكية يتمتع بها الجميع بشكل عام، ولا ينبغي أن يتسبب استهلاك هذه السلع في تقليلها أو طرحها.
(Ostrom.V, and Ostrom,E, 2019 , p.3-4)

تميز المنافع العامة بخاصيتها، عدم الاستبعاد وعدم المنافسة، لكن إذا كانت السلعة غير قابلة للاستبعاد ولكنها منافسة، يعرف السلعة العامة بأنها سلعة مشتركة. أحد الأمثلة التقليدية هو مصايد الأسماك ، حيث تكون الأسماك متنافسة (حيث يمكن لأي شخص الصيد في منطقة معينة، ولكن الإفراط في صيد الأسماك يمكن أن يستنزف أعداد الأسماك) ولكن يوجد فيها وصول مفتوح إلى البحر، ما لم يتم تطوير المؤسسات للتغلب على المشكلة، فإن النتيجة تؤدي إلى الحواجز الاقتصادية إلى الإفراط في الصيد، حيث يفكر الأفراد في صيدهم دون النظر في الكيفية التي يؤدي بها ذلك إلى تقليل صيد الآخرين . (Banzhaf, 2014 , p. 1446) ، امامعندما يكون هناك امكانية استبعاد الناس من فوائدها بتكلفة منخفضة من خلال فرض الرسوم ولكن استخدامها من قبل شخص لا ينتقص من استخدامها من قبل شخص آخر فتسمى سلع النادي⁽¹⁾

تستخدم مصطلح (الخدمات العامة) للإشارة إلى الخدمات التي ينظر إليها عموماً على أنها عوامل تمكين أساسية للمشاركة في المجتمع. على سبيل المثال، الحصول على المياه والطاقة، وكذلك الحصول على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. أو أنها تلك التي يتعين على الحكومة أن تكون بمثابة (مزود الملاذ الأخير)، أو اتخاذ الترتيبات التي تضمن استمراريتها، إذا تعرض تقديمها للخطر. (Dassiou, et al ., 2016 , p. 2)

يتم إنتاج السلع والخدمات العامة من قبل القطاع العام والوحدات الحكومية، والسلطات العامة، وما إلى ذلك وليس من قبل الشركات أو المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية أو الأسر أو الأفراد. السلع التي تنتجها هذه الكيانات والتي يمكن أن

يتمتع بها الجمهور يمكن أن تسمى (سلع اجتماعية). الخصائص المميزة للسلع العامة، هي أنها تنشأ من خلال الاختيار الجماعي (التصويت) ويتم دفع ثمنها بشكل جماعي (التمويل العام). (Sekera , 2019 , p. 5)

غالباً ما تنظر الحكومات، والمجتمعات التي تمثلها، إلى تحسين النتائج في الخدمات العامة على أنه مسؤولية عامة. تكمن مجموعة متنوعة من الأسباب وراء هذه المسؤولية، حجج اقتصاديات الرفاهية الاجتماعية لتدخل الحكومة، وأسباب الاقتصاد السياسي للتدخل في القطاعات الرئيسية، ومناشدات حقوق الإنسان الأساسية. تُظهر الحكومات مسؤوليتها من خلال تمويل World development report , 2004 , p. 32)

لذلك فإن الخصائص المميزة للسلع العامة هي، أنها تنشأ من خلال الاختيار الجماعي، ويتم دفع ثمنها بشكل جماعي، سيعرض المجتمع لمشقة شديدة إذا لم يتم توفير هذه السلع والخدمات، وهذه الخصائص تجعل من الصعب على منتجي السوق بيع السلعة للمستهلكين الأفراد. إضافة إلى ذلك فإن هذه السلع أو الخدمات تعمل على تطوير البنية التحتية ومستوى المعيشة للبلد، لذلك تختلف السلع العامة عن السلع الخاصة.

ب- تسعير السلع والخدمات العامة

يعد توفير السلع والخدمات العامة موضوعاًهما في الاقتصاد والسياسة العامة. ويعتمد تحديد تسعيرها على السياق المحدد والأهداف والفلسفة الاقتصادية والسياسية.

يمثل السعر من الناحية الاقتصادية بأنه القيمة النقدية أو السلعية أو الخدمية التي يجب التخلص منها من أجل الحصول على السلعة المرغوبة. وهو في جوهره يتوجب تقديمها للحصول على السلع والخدمات المطلوبة في المقابل. تجدر الإشارة إلى أنه مع مرور الوقت، تم استخدام تسميات ومصطلحات مختلفة لتحمل محل مصطلح السعر ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، رسوم التفتيش ، وأقساط التأمين ، ومدفووعات الإيجار للسكن ، ورسوم الاستخدام ، والتعريفات الكمركية ، والاستحقاقات الضريبية ، والعمولات ، والإيجارات . ، وغيرها. (ديب، 2020، ص 2)

نظراً لأن مؤسسات القطاع العام لها أهداف مالية، فهناك وبالتالي حاجة إلى وجود سياسة تسعير لتحديد الأسعار التي سيتم بها بيع سلعها وخدماتها لعامة الناس. يدور الأداء المالي للمرافق العامة حول سياسة التسعير. تدور سياسة التسعير حول تحديد السعر المناسب الذي ستتمكن المؤسسة من تحقيق هدفها المالي. يتعلق الأمر أيضاً بالسعر الذي يجب أن يتم فرضه مقابل الخدمة، أو السلع التي توفرها المؤسسة. هناك عدد من العوامل تحدد أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الحكومات. وهي تشمل الأهداف المالية والاهداف السياسية، على سبيل المثال، قد تختار الحكومة دعم بعض الخدمات الأساسية لجعلها في متناول عامة السكان، حتى لو أدى ذلك إلى قيود الميزانية. يمكن أن تؤثر الإيرادات الحكومية والقدرة المالية على قرارات التسعير. قد تستخدم الحكومات آليات التسعير لتشجيع أو تشبيط سلوكيات معينة. على سبيل المثال، قد تقدم حواجز ضريبية أو تفرض ضرائب على سلع معينة لتقليل استهلاكها، او التعديل في اسعار الرسوم الادارية والرسوم المستخدم والغرامات المرورية ، الخ . (I. egwakhide , andTerzungwe , 2012 , p.219)

لا يرتبط مستوى ونوعية السلع والخدمات المقدمة للجمهور التي يتلقاها الفرد عادة بالمبلغ الذي يساهم به الفرد من خلال الضرائب أو المساهمات. اعتماداً على أحكام البرنامج، قد يضطر الفرد إلى دفع رسوم أو رسوم المستخدم و / أو يتعين عليه تقديم مساهمات محددة للوصول إلى خدمات معينة. على الرغم من هذه النقطة، لا تزال هذه المعاملات ذات طبيعة غير

تبادلية لأن حجم الذي يحصل عليه فرد أو مجموعة من الأفراد من المنافع لن يكون مساوياً تقريباً لمبلغ أي رسوم أو مساهمات. (IFAC, 2010 ,p. 4)

حيث تكون الرسوم المفروضة هي الآلية الأساسية المستخدمة لتمويل الخدمة ولا تقييد الحكومة صراحة بربحية الخدمة لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية. تشمل الأمثلة خدمات الكهرباء أو الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان التي تشارك فيها الحكومة في تلك الصناعات. بالنسبة لهذه الأنواع من الخدمات، من المحتمل أن يكون هناك مقدمو خدمة فعليون أو محتملون للخدمة يعملون على الأساس التجاري نفسه في نفس الأسواق الاقتصادية في منافسة مع المزود الحكومي. السمة الوحيدة المهمة التي تميز عمل الحكومة في هذه الحالات هي أنها مملوكة للحكومة . (OECD , 2005 , p.19)

يتأثر اختيار طريقة التسعير للسلع والخدمات العامة في القطاع العام بالوضع المالي للحكومة ، وخصائص الصناعة المختلفة ، والوضع الاقتصادي للمستهلك ، والعرض والطلب ، وندرة الموارد ، وما إلى ذلك. طرق التسعير المختلفة لها اهتمامات مختلفة بالفوائد الاقتصادية والفوائد الاجتماعية. (Zhang , 2017 , p. 118)

بناء على المفاهيم السابقة، يتضمن تسعير السلع والخدمات العامة تحديد كيفية تعين قيمة نقدية للسلع والخدمات التي تقدمها الحكومة أو الكيانات العامة الأخرى. غالباً ما تكون هذه مهمة معقدة ومتعددة الأوجه، تشير نماذج التسعير إلى الأساليب المنظمة أو المنهجيات المستخدمة لتحديد الأسعار المناسبة للسلع والخدمات العامة. يمكن أن تكون هذه النماذج اقتصادية أو مالية أو حتى اجتماعية بطبعتها. يتم تسعير السلع والخدمات العامة وتوزيعها عن طريق مزيج من الاختيار السياسي كذلك الاختيار الاقتصادي. وما يخص في هذا البحث تسعير (فئات مختارة: ضريبة على الدخل والأرباح الرأسمالية، الرسوم الضرورية، تعرفة الكهرباء، رسوم خدمات الإسكان والتعهير).

ثانياً : نماذج تسعير السلع والخدمات العامة (2)

يقاس الناتج الحكومي بحجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الحكومة للأفراد أو السكان عموماً، إما مجاناً أو بتكلفة رمزية. تم تصميم استراتيجيات التسعير لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى الإيرادات الحكومية بهدف توفير الوصول العادل إلى السلع والخدمات العامة. يمكن أن يعتمد اختيار نماذج التسعير على عوامل مثل السياسة المالية للحكومة، والخدمة المحددة المقدمة، والأهداف المجتمعية لضمان الوصول إلى الخدمات لجميع المواطنين. وهناك أنواع عديدة من نماذج تسعير التي تعتمدها الحكومة وسيتم تناول عدد منها وكالاتي :

1- ضريبة الدخل والأرباح⁽³⁾

ضريبة الدخل وضريبة الأرباح هما نوعان مختلفان من الضرائب التي يتعين على الأفراد والشركات دفعها، ويتم تسعيرها بشكل مختلف بناء على عوامل مختلفة، فيما يلي نظرة عامة على كل منها:

ضريبة الدخل هي نوع من الضرائب التي تفرضها الحكومات على الأفراد والشركات بناء على دخلهم أو أرباحهم. تشمل الضرائب على دخل الفرد أو الأسرة، ومن الأمثلة على ذلك الدخل من العمل، وريادة الأعمال، والمعاشات التقاعدية، وما إلى ذلك، بما في ذلك الضرائب التي يقتطعها أصحاب العمل، من أجل مثال على ضرائب الدفع عند الكسب. الضرائب على دخل مالي الشركات الفردية والضرائب على دخل أو أرباح الشركات والضرائب على أرباح الحياة. (European Union, 2013,p. 105

ينظر الى ضريبة الدخل على نطاق واسع على أنه هيكل ضريبة الدخل الأساسي في المجتمعات المعاصرة ويعمل بمثابة الوسيلة الرئيسية لتوليد الإيرادات، ويشكل حجر الزاوية في السياسة المالية. ومع ذلك، فإن القواعد ، ومعدلات الضرائب، والأطر التنظيمية يمكن أن تظهر تباينات كبيرة بين الدول والمناطق. غالباً ما تحتفظ الاقتصادات النامية بأنظمة ضريبة دخل أقل تعقیداً مع شرائح ضريبية أقل مقارنة بنظيراتها المتقدمة. وفي بعض الحالات، قد يتم فرض معدل ضريبة ثابت وموحد على جميع مستويات الدخل. (الاعسر ، 2016 ، ص 149)

بناء على المفاهيم السابقة تعد الضرائب جانباً أساسياً من جوانب السياسة المالية للدولة، وغالباً ما تستخدمنها الحكومات كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متنوعة. يمكن أن تتأثر السياسات الضريبية بالإيديولوجيات السياسية والرأي العام. قد تختلف وجهات نظر الحكومات المختلفة حول الضرائب ودورها في المجتمع. يمكن تعديل معدلات الضرائب وفقاً لذلك لتوليد إيرادات كافية لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية والنفقات الحكومية الأخرى. يمكن أن تختلف معدلات ضريبة الدخل للأفراد والشركات بشكل كبير من بلد إلى آخر. كما أنها عرضة للتغير بسبب عوامل اقتصادية وتشرعية مختلفة.

2- الرسوم الكمركية⁽⁴⁾

تعتبر الرسوم الكمركية، إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها الحكومات لتنظيم التجارة الدولية وتوليد الإيرادات، فيما يلي المفاهيم الرئيسية المرتبطة بالرسوم الكمركية:

تعتمد الحكومات مجموع الوسائل والإجراءات لتنظيم حركة مبادلتها مع الخارج . وتساهم إدارة الكمارك في تحديد تلك السياسة بما يستجيب للتوجهات العامة للحكومة، كما تتحمل مسؤولية مختلف المهام المنوطة بها، وهي بذلك تشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وتستهدف السياسة الكمركية، من خلال القوانين والأنظمة ، تحقيق عدة غايات أهمها حماية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار وحماية المستهلك وتحقيق العدالة الجبائية بين مختلف الفاعلين . (منظمة بولمانيون عرب ضد الفساد، 2011، ص 32)

تعدد آراء الكتاب بخصوص تعريف الضريبة الكمركية، يرى البعض أنها ضرائب مفروضة على الصادرات والواردات، بينما يرى البعض الآخر أنها رسوم كمركبة مفروضة على استيراد السلع الاستهلاكية أو المواد الخام والمواد الأولية الازمة للإنتاج. بخلاف الرسوم المفروضة على السلع الاستثمارية، وتعتبرها فئة أخرى رسوماً كمركبة مفروضة على البضائع والأموال المستوردة أو المصدرة مقابل الخدمات التي تقدمها الحكومة للمستفيدين. وهناك من يعتقد أن مصطلح (التعريفة الكمركية) يشير إلى الرسوم الكمركية المفروضة على كل سلعة والقانون الصادر بفرضها. يمكن فرض الضريبة الكمركية على البضائع التي تمر عبر منطقة كمركية إلى دولة ثالثة، وفي هذه الحالة يطلق عليها رسوم عبور أو على البضائع المصدرة من دول إلى الخارج، والتي تسمى رسوم التصدير والضرائب الكمركية. إما أنها نوعية مفروضة على نوع السلعة وتحسب على وحدة واحدة (متر أو طن) أو تفرض القيمة كنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة، أو أنها مكونة من كلا النوعين وتسمى رسوم مركبة. (المستوفي، و نور الله ، 2015، ص 111)

يتم فرض هذه الرسوم عادةً كنسبة مئوية من القيمة المعلنة للبضائع المستوردة أو كمبلغ محدد لكل وحدة من السلعة المستوردة كالتالي:

1) السعر القيمي

ويتمثل في صورة نسبة مئوية من قيمة الوعاء بعد تقديره بالنقود وتطبيق الاسعار القيمية على الضرائب المباشرة غالباً كالضرائب على الدخل ورأس المال، وان حصيلتها تتغير لمجرد تغير اثمان السلع التي تفرض عليها

2) السعر النوعي

يتمثل في صورة مبلغ نقدي معين على كل وحدة (كمية) من وعاء الضريبة وقد تكون هذه الوحدة وزنا او حجما او مساحة .. الخ، وتطبق الاسعار النوعية غالبا على الضرائب غير المباشرة كالضرائب الكمركية وضرائب الاستهلاك . (السامرائي، والعبيدي ، 2013 ،ص 28)

عادة ما تنشر السلطات الكمركية المعدلات والقوانين المحددة التي تحكم الرسوم الكمركية ويمكن أن تخضع للتغيير بمرور الوقت مع تطور السياسات الحكومية.

3-تعرفة الكهرباء

تعتبر الكهرباء منفعة عامة بسبب العديد من الخصائص الرئيسية التي يجعلها ضرورية للمجتمع الحديث والاقتصاد. يجب تسعيرها لتغطية تكاليف الإنتاج والتوزيع ولضمان إمداداتها الموثوقة للمستهلكين:

ينطوي التعامل مع الكهرباء على أنها منفعة عامة على هدف ضمان حصول الجميع على الكهرباء. تسعى الحكومات والهيئات التنظيمية إلى جعل الكهرباء في متناول جميع المواطنين، بغض النظر عن مستويات دخلهم أو موقعهم الجغرافي. في العديد من البلدان، تلعب الحكومة دوراً مركزاً في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها. غالباً ما تكون هذه المشاركة مدفوعة بالرغبة في ضمان الوصول العادل، وتعزيز القدرة على تحمل التكاليف ، والحفاظ على الموثوقية . (Blimpo and Cosgrove, 2019, p.6)

تنعكس التغيرات في تسعير الكهرباء على تكاليف الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما تؤثر اليات أسعار الكهرباء أيضا على الأسر. من خلال تقييم الآثار المحتملة لتسخير وقت الاستخدام على المنازل والاقتصاد الأوسع، توفر أنظمة التسعير والإمداد بالكهرباء الفريدة فرصة لتعديل أسعار الكهرباء، مما يحافظ في النهاية على تنمية اقتصادية سلسة ومستوى سعر عام مستقر. في الوقت الحاضر ، أصبح تعديل أسعار الكهرباء وسيلة أساسية للحكومات لتوجيه إعادة الهيكلة الصناعية وتعزيز النمو الاقتصادي. ستساعد مقارنة الاستجابات الاقتصادية بالسياسات المختلفة في فهم الآلية التي تلعب فيها سياسة أسعار الكهرباء دوراً وأين يمكن تحسين سياسة الأسعار الحالية بسبب وجود تكلفة اقتصادية عالية للتدخل في سوق الكهرباء ، حيث إنه سيجبر الحكومة على دفع إعانت باهظة الثمن للحفاظ على أسعار الكهرباء عند مستويات منخفضة نسبيا. (Xu, et al., 2022, p.1-3)

يجب أن يلي تصميم تعرفة الكهرباء هدفين رئисيين، بما في ذلك، جمع الأموال اللازمة لدفع تكاليف الأنشطة بالإضافة إلى إرسال الإشارات الاقتصادية الصحيحة إلى كل عميل لتفضيل الوضع الاجتماعي الأمثل الاستخدام الاقتصادي للكهرباء. أكدت الأدباء على المبادئ التنظيمية النظرية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تصميم التعريفات. وهي تشمل، الاستدامة الاقتصادية أو كفاية الإيرادات، والإنصاف أو عدم التمييز ، والكافأة الاقتصادية في تخصيص الموارد . (Mbaramatare, et al., 2022, p.261)

4- رخصة البناء (خدمات الاسكان والتعمير)

يخدم تصريح البناء، العديد من الأغراض الحاسمة في عملية البناء والتطوير. فيما يلي بعض المفاهيم والأسباب التي تجعل تراخيص البناء مهمة:

رخصة البناء هي القرار الإداري الصادر من سلطة مختصة قانونا، تمنح بمقتضاه الحق للشخص (طبيعياً أو معنوياً) بإقامة بناء جديد أو تغيير بناء قائم قبل البدء في أعمال البناء التي يجب أن تتحترم قواعد قانون العمران . (الزين، 2005 ، ص 4)

تشكل تراخيص البناء عنصرا فعالا وبارزا في المجال العمراني باعتبارها المستند الأصلي والرئيسي لضمان احترام القواعد الخاصة بالبناء على الاراضي المعدة للبناء، وكذلك انه عبارة عن احد الاجراءات الوقائية التي تتضمن ماهية المبني المرخص به وبيان الغرض منه سكني او خدمي او تجاري، يتمثل الدور الاساسي لرخصة البناء في انها تسمح لطالب الترخيص قانونا وتمكنه من اقامة المبني التي يرغب في تشييدها او التعديلات واعمال التوسيع والتدعيم الاساسية التي يريد ادخالها على العقار المبني، ويترتب على القرار الصادر بمنح الترخيص حقوقا من على الادارة المسماس بها دون تبعات قانونية . (مشعل، 2021 ، ص 2247)

تؤثر مجموعة واسعة من تعليمات الحكومة المحلية على مقدار وموقع وشكل التطوير السكني، ان التنظيم له التأثير الوحد الأكثأر أهمية على توفير المنازل. في المقابل، يبدو أن قطاع بناء المنازل يتطلب تكلفة منخفضة نسبيا للدخول. يستنكر العديد من صانعي السياسة تنظيم عرض الإسكان باعتباره عائقا أمام ملكية المنازل لأنه يرفع أسعار المساكن. ومع ذلك، فإن نظريات التنظيم البسيطة يمكن أن تتنبأ بزيادات متناسبة في أسعار المساكن والإيجارات، مما يترك حواجز ملكية المنازل دون تغيير. قد يعزز التنظيم ملكية المنازل إذا قلل من احتمالية التطوير القريب الذي قد يؤثر سلبا على أسعار المنازل المحلية. وتأثير التنظيم على نفقات التجديد لأنه قد يشجع الأسر على البقاء في منازلهم وكذلك البقاء في المنزل الحالي بدلا من التداول في منزل مبني حديثاً، وتأثيرات التنظيم على الوصول إلى الائتمان عن طريق رفع أسعار المساكن وبالتالي تعزيز ثروة مالكي المنازل). Gyorko (and Molloy , 2014,p.1-65)

فيما يتعلق بالتسuir، عادة ما تأتي تراخيص البناء مع الرسوم المرتبطة بها، وتختلف التكلفة حسب الموقع ونوع المشروع وقيمتها المقدرة. تساعد هذه الرسوم في تغطية التكاليف الإدارية وتكاليف التفتيش التي تت肯بها الحكومة المحلية. يتم تحديد أسعار التصاريح من قبل إدارة البناء المحلية أو وكالة التصاريح،

المبحث الثاني

تحليل تجربة دولة مصر في الربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة

تعاني المالية العامة للحكومة المصرية من عجز شبه دائم. (العبيدي، 2021، ص 167) فإنها تواجه تحدي معالجة هذه المشكلة باستخدام أدوات مختلفة، تمتلك الحكومة المصرية ثلاثة أدوات تحت تصرفها، الاقتراض الداخلي والخارجي، والتل不清f وتعطيل الخدمات وبرامج الحماية الاجتماعية، او إعادة تسعير السلع والخدمات العامة، وهذا يعني تعديل الأسعار التي تقدم بها الحكومة السلع والخدمات الأساسية للجمهور، بهدف تحقيق إيرادات إضافية. ولذلك يتم التركيز في هذا البحث على الآية تسعير السلع والخدمات العامة ومدى ربطها بالسياسة المالية للحكومة المصرية والتي اي مدى يؤدي ذلك الى الحصول على حجم معين من الابرادات العامة من اجل تغطية النفقات العامة، كذلك تحليل النتائج الاقتصادية والمنافع الاجتماعية من خلال المؤشرات الخاصة بتلك السلع والخدمات العامة، من خلال المحاور الآتية :

اولا : واقع السياسة المالية في مصر

تشكل السياسة المالية للحكومة المصرية من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ، وعائدات الضرائب والرسوم ، وهيكلها الاقتصادي الفريد الذي لا يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. وتتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد المصري يمكن أن يخضع لعوامل داخلية وخارجية مختلفة ، وقد تكيف السياسة المالية للحكومة وفقاً لذلك لمواجهة التحديات والأهداف الاقتصادية للبلاد وكالاتي:

1-تحليل واقع السياسة المالية في مصر

يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة المالية في مصر ضمن إطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، الموضوعة في تحقيق الرقابة المالية وإحداث انخفاض في معدلات العجز والدين العام. وترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات.

شهدت مصر مرحلة عصيبة من تاريخها للفترة من سنة 2011 حتى سنة 2014، ترجع أساساً إلى سلسلة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي بلغت ذروتها في احتجاجات واسعة النطاق واضطراب سياسي وعدم استقرار واشتراط على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أدى ذلك إلى تزايد حجم الاختلالات الهيكلية وعدم استقرار السياسات المالية نتيجة تعاقب الحكومات خلال تلك الفترة، وفي ظل الضغوط الاجتماعية وتزايد المطالبات الخاصة فيما يتعلق بزيادة الأجرور واعداد المعينين بالوظائف العامة تم اخذ من مجموعة من القرارات التي تكبد الاقتصاد تكفلتها، وتزايدت حجم الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة وقد حقق إجمالي النفقات العامة معدل نمو خلال تلك الفترة بنسبة 17.8 % في المتوسط في الوقت الذي نمت فيه الإيرادات بنسبة 14.8 % في المتوسط . (وزارة المالية المصري، 2020 ، ص 4)

ما دفع الحكومة لاتباع حزمة من الاجراءات التصحيحية في بداية سنة 2012 وذلك من خلال اعلان السلطات المالية عن اعتماد اجراءات تقشفية للحد من نمو الانفاق العام وعجز الموازنة وتحسين التمويل الحكومي من خلال فرض ضريبة القيمة المضافة، كذلك حاولت الحكومة هذه الاجراءات ايضاً منذ سنة 2016 من اجل الحفاظ على فائض اولي في الموازنة بنسبة 2 % من الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة الإيرادات الضريبية⁽⁵⁾ وتنمية وتنوع الإيرادات غير الضريبية، وخفض النفقات الاولية عبر تقليص الدعم مع رفع اسعار الطاقة لتحقيق استرداد كامل تكلفة الوقود بحلول 2019، مع الغاء دعم الكهرباء على مدى خمسة سنوات وزيادة التخصيصات المالية للاستثمارات ودعم الصادرات والبنية التحتية . (حجاج، 2022، ص 62)

لم تكن السياسة المالية لخفض الدين العام في مصر كافية إلى مستوى مناسب، حيث وصل الدين العام إلى مستوى غير مستقر في سنة 2017 ، وسجل 103.1 % من الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من انخفاض هذه النسبة إلى 92.5 % في سنة 2018. يعكس هذا المستوى الحرج للديون اختلالات الاقتصاد الكلي والمالية طويلة الأمد ، والاستخدام غير الكافي للأدوات التقليدية للتعامل مع اختلال التوازن في المالية العامة وتوازن الديون من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي وقد أثر على الزيادة المستقبلية في خدمة الدين ، ومنذ ذلك الحين، نمت مدفوعات الفوائد من حوالي 15 % من إجمالي مصروفات الموازنة في 2009 إلى 35.2 % في سنة 2018 (Abdu , 2019,p. 131)

ا- تحليل هيكل الإيرادات العامة وتطورها للفترة (2010-2019)

تمثل مصادر الإيرادات العامة بالموازنة لحكومة مصر من الإيرادات الضريبية والغير الضريبية ويمكن توضيح تطور الإيرادات العامة في الجدول التالي :

جدول (1) المكونات الرئيسية للإيرادات غير النقطية في مصر للفترة (2010 - 2019)

مليار جنيه											المؤشر السنوي
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		
الإيرادات الضريبية											
250,080	207,230	166,897	144,743	129,818	120,925	117,762	91,245	89,593	76,618	ضريبة على الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية	
58,907	51,410	36,539	27,990	21,107	18,761	16,453	13,089	9,452	8,770	ضريبة العقار	
350,576	294,257	208,624	140,525	122,930	91,867	92,924	84,594	76,068	67,095	ضريبة على السلع والخدمات	
42,020	37,908	34,255	28,091	21,867	17,673	16,771	14,788	13,858	14,702	الضريبة على التجارة الدولية	
34,538	38,497	15,691	10,966	10,235	11,062	7,208	3,694	3,102	3,309	ضرائب اخرى	
المنج											
2,609	3,194	17,683	3,543	25,437	95,856	5,208	10,104	2,287	43,333	المنج	
الإيرادات الاخرى											
70,354	69,116	91,141	69,452	81,463	56,990	56,494	55,979	41,188	54,571	دخل الملكية	
53,565	51,433	38,058	29,052	26,457	28,499	22,733	17,819	17,405	17,212	مبيعات السلع والخدمات	
1,527	1,012	1,968	1,381	842	546	479	519	640	421	الغرامات والجزاءات والمصادرات	

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

1- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، التقارير السنوية للفترة (2019-2010) ، المجلد(12)، عدد(2) في 2016 .
والمجلد(18)، عدد (2) في 2019. على الموقع : <https://mof.gov.eg/ar>

2- International Monetary Fund, Data for the years (2010-2019), Government finance statistics, breakdown of revenues for the Egyptian government Available at: <https://www.imf.org/en/Data>

يلاحظ من الجدول (1) بأنه ارتفعت حصيلة الضرائب على الدخل بنسبة 100% تقريباً من سنة 2015 إلى سنة 2019 كما زادت حصيلة ضريبة على السلع والخدمات⁽³⁾ بنسبة 200% ، وارتفعت حصيلة الضرائب العقارية بنسبة حوالي 200%، وحققت حصيلة ايرادات الضريبة الكمركية زيادة كبيرة تقارب من 100% خلال نفس الفترة والسبب في ذلك يعود الى اصلاح السياسة الضريبية في مصر. بلغت الإيرادات الأخرى 125,446 مليون جنيه في سنة 2019 بمعدل نمو 45.8٪ مقارنة بسنة 2014.

شهدت حكومة مصر تغيرات ملحوظة في إيراداتها العامة على مر السنين. يتم توليد الإيرادات العامة للحكومة من المصادر المختلفة . يمكن أن تختلف الأرقام والنسب المئوية المحددة لهذه الإيرادات بمرور الوقت بسبب عدة عوامل (الظروف الاقتصادية، السياسة والتشريعات الضريبية، السياسات والأولويات الحكومية، العوامل الاجتماعية والديموغرافية، في الجدول الآتي نظرة عامة على تطور الإيرادات العامة في مصر :

جدول (2) تطور الايرادات العامة في مصر للفترة (2010-2019) مليار جنيه

المؤشر/ السنة	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
الايرادات العامة	941,910	821,134	659,184	491,488	465,241	456,788	350,322	303,622	265,286	268,114
% النمو (1)	14.7	24.5	34.1	5.6	1.8	30.3	15.3	14.4	1.0-	
الايرادات النفطية	53,392	30,155	6,834	31,044	36,456	72,975	85,228	16,256	23,452	30,056
% من الايرادات العامة (2)	5.6	3.6	1.0	6.3	7.8	15.9	24.3	5.3	8.8	11.2
% النمو (3)	77.0	341.2	77.9-	14.8-	50.0-	14.3-	424.2	30.6-	21.9-	
الايرادات الضريبية	736,121	629,302	462,007	352,315	305,957	260,289	251,119	207,410	192,072	170,494
% من الايرادات العامة (4)	78.1	76.6	70.0	71.6	65.7	56.9	71.6	68.3	72.4	63.5
% النمو (5)	16.9	36.2	31.1	15.1	17.5	3.6	21.0	7.9	12.6	
المنح	2,609	3,194	17,683	3,543	25,437	95,856	5,208	10,104	2,287	4,333
% من الايرادات العامة (6)	0.2	0.3	2.6	0.7	5.4	20.9	1.4	3.3	0.8	1.6
% النمو (7)	18.3-	81.9-	399.0	86.0-	73.4-	1740.5	4.8-	341.8	47.2-	
الايرادات الأخرى *	149788	158483	172660	104586	97391	27,668	8,767	69,852	47,475	63,231
% من الايرادات العامة (8)	15.9	19.3	26.1	21.2	20.9	6.0	2.5	23.0	17.8	23.5
% النمو (9)	5.4-	8.2-	65.0	7.3	251.9	215.5	87.4-	47.1	24.9-	

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

- 1 جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، التقارير السنوية للفترة (2010-2019) ، المجلد(12)، عدد(2) في 2016. والمجلد(18)، عدد (2) في 2019 . على الموقع : <https://mof.gov.eg/ar>
- 2 جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الاداء الاقتصادي والاجتماعي للفترة (2018-2021)، على الموقع : <https://www.capmas.gov.eg>
- 3 صندوق النقد العربي ، التقرير السنوي ،البيانات الاحصائية للفترة (2010-2019) على الموقع : <https://www.amf.org.ae/ar>
- 4 الملاحظة (*) : الإيرادات الأخرى تشمل، الدخل من الممتلكات (فوائد - أرباح الأسهم - الإيجارات)، بيع البضائع والخدمات (تشمل الرسوم الإدارية)، والمخالفات والغرامات والأخرى غير المصنفة في موضع آخر، والجدير بالذكر أن هذه الإيرادات لا تشمل تحويلات أرباح شركات النفط الوطنية إلى صناديق الثروة السيادية، كما أنها لا تشمل دخل الاستثمار الحكومي
- 5 الاعمدة (9-1) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة الأخرى,

ثانياً : الآية تحديد تسعير السلع والخدمات العامة

يساهم الحكومة المصرية بتوفير السلع والخدمات العامة للمواطنين، وتحصيل الإيرادات منها وإدارة النفقات. يتم تحديد هيكل التسعير للسلع والخدمات العامة في مصر ، من قبل اللجان الحكومية، وهي عملية تميز بمجتمعات دورية، ضمن الوزارات الحكومية، عادة على أساس سنوي أو استجابة لظروف معينة. على سبيل المثال، قد يتم عقد مثل هذه الاجتماعات عندما تكون هناك حاجة لتعديل معدلات الضرائب أو تعديل الرسوم والتعرفة، إما بالزيادة أو النقصان خلال نفس السنة المالية، تجدر الإشارة إلى أن هذه اللجان في مختلف الوزارات، تعتمد بشكل كبير على البيانات السابقة المتعلقة بتدفق الإيرادات العامة وتحصيلها، وقد يكون بسبب الاتجاهات السياسية وأهداف السياسة للحكومة التي تشكل دوراً محورياً في تشكيل إطار التسعير، أو توليد الإيرادات أو الوضع الاقتصادي أو المنافع العامة أو الاعتبارات القانونية.

لذلك يصبح من الضروري التأكيد من الأساس العلمي وراء التعديلات في الأسعار، من خلال تحديدها أثناء صياغة السياسة المالية، وبشكل أكثر تحديداً الوزارة المالية، بالإضافة إلى ذلك للوصول إلى معرفة هل تم استخدام بيانات السنوات السابقة عن الأهمية النسبية لمكونات الإيرادات، من أجل زيادة الإيرادات غير النفطية لتغطية النفقات المقدرة. في ضوء هذه الاعتبارات ومع الهدف الشامل المتمثل في التأكيد من توافق قرارات التسعير مع المبادئ الشاملة للسياسة المالية العامة، لقد استلزم غياب المؤشرات ومصادر البيانات المتاحة بسهولة، من اعتماد منهج بحثي شامل ومنظم. تضمنت العملية تحقيقاً شاملًا واستكشافاً وتفسيراً للعناصر المتعددة الأوجه الكامنة في هيكل التسعير للفئات المتنوعة، من السلع والخدمات العامة. كذلك، تم إجراء فحص متعمق للتشريعات والتوجيهات ذات الصلة، لاستخلاص رؤى قيمة حول الديناميكيات التي تحكم تقلبات الأسعار. سيتم توجيه الاهتمام نحو تحليل مركز لفئات محددة من أسعار السلع والخدمات العامة، والتي تم تحديدها على النحو التالي:

1- الآية تحديد تسعير ضريبة على الدخل والأرباح

يعد قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 الاساس الاول للإصلاح الضريبي في مصر وقد تعرض هذا القانون بعدد من التعديلات منذ صدوره حتى سنة 2019 وقد بلغت هذه التعديلات والقرارات اكثر من ثلاثة تقادير وقرار وزاري، وهناك العديد من الاسباب التي تستدعي اجراء هذه التعديلات، حيث تمثل اهم هذه الاسباب في زيادة الموارد المالية لخزينة الدولة سواء باستحداث ضرائب جديدة او رفع الشرائح الحالية او بتحفيض الضريبة مع توسيع القاعدة الضريبية او اجراء بعض التعديلات بغرض تشجيع بعض الصناعات او دم الاستثمار والتصدير وغيرها. (الشباشي ، 2021، ص 3-20)

صدرت بعض التعديلات على قانون الضريبة على الدخل في سنة 2014 وفرض ضريبة جديدة على الارباح الرأسمالية وتوزيع الارباح، اضافة الى توحيد سعر الضريبة على الشركات عند حد اقصى 22.5 % بدلاً من 25 % و10 % في المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة مع الغاء الضريبة الاستثنائية التي تم فرضها في سنة 2015 بشريحة اضافية 5% على الارباح الاضافية التي تتعدى مليون جنيه وكذلك على ضريبة الافراد للدخول التي تتعدى مليون جنيه . مع التطور في مختلف النواحي الاقتصادية في مصر سنة 2015 اتجهت الحكومة نحو العمل على زيادة الحصيلة الضريبية عن طريق تغيير اسعار الضريبة سعيا منها لايجاد حلول للازمات المالية والاقتصادية وتحقيق المواءمة بين هدف الحصول على الضريبة وتحفيض العبء الضريبي . (رزق ، 2018، ص 17)

حددت الحكومة بالنسبة لضريبة على ارباح الشركات حتى سنه 2011 الحد الأقصى بنسبة 20٪ لجذب الكثير من الشركات للدفع، لكن هذه الاستراتيجية لم تنجح خاصة بعد ثورة 2011. لذلك قررت الحكومة في سنه 2012 زيادة معدل الضرائب لتصل إلى 25٪ كحد أقصى، لكن هذه الإستراتيجية لم تستمر لفترة طويلة. في سنه 2015، قررت الحكومة تحقيق توازن في الحد الأقصى لمعدل ضريبة الشركات ليصل إلى 22.5٪ وينطبق هذا المعدل على جميع الأنشطة باستثناء شركات النفط التي تخضع أرباحها للضريبة بنسبة 40.55٪. بالإضافة إلى ذلك، تخضع أرباح هيئة قناة السويس وهيئة البترول والبنك المركزي المصري للضريبة بنسبة 40٪ (Ahmed,2021,p.28.). الجدول (5) يبين المؤشرات الرئيسية المختلفة لاعتماد معدل ضريبة الشركات في مصر وكالاتي :

جدول (3) المؤشرات الرئيسية لالية تسعير ضريبة الدخل على ارباح الشركات في مصر للفترة (2019-2011)

المؤشر / السنة	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
إيرادات مالية (مليون جنيه)	162,775	142,652	115,883	102,387	91,603	89,512	91,531	69,550	70,538
الاستثمار الاجنبي المباشر GDP من %	2.7	3.1	3.4	2.1	1.9	1.3	1.5	1.5	0.9
الاستثمار المحلي	31.1	39.5	30.1	16.7	20.2	9.9	1.5-	10.1	0.3-
إجمالي الدين العام الخارجي (مليون دولار)	108,699	92,644	79,033	55,764	48,063	46,068	43,233	34,385	34,906

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

1- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، التقارير السنوية للفترة (2010-2019) ، المجلد(12)، عدد(2) في 2016. والمجلد(18)، عدد (2) في 2019.

على الموقع : <https://mof.gov.eg/ar>

2- جمهورية مصر العربية، البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية للفترة (2011-2019)، على الموقع :

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>

يلاحظ من الجدول بان الحكومة اعتمد على المؤشرات الرئيسية عند تحديد تسعير ضريبة الدخل على ارباح الشركات ومن هذه المؤشرات الايرادات المحصلة منها حيث بلغ متوسط هذه الايرادات 104,037 مليار جنيه خلال فترة (2011-2019)، وكانت نسبة الاستثمار المباشر من الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط 2.0 %، وكان متوسط معدل نمو الاستثمار المحلي 17.3 % وكان متوسط معدل اجمالي الدين العام الخارجي 60.3 % خلال نفس الفترة

3-الية تحديد تسعير الرسوم الكمركية

نفذت الحكومة المصرية سلسلة من التغييرات في سياستها التعريفية منذ آخر مراجعة لسياستها التجارية في سنة 2005 . أجرت الحكومة المصرية قبل سنة 2011 ، تغيرات كبيرة على نظام التعرفة من خلال تخفيضات التعريفات. ومع ذلك ، تم عكس هذه السياسة في أعقاب ثورة 2011 ، حيث بدأت مصر في مواجهة تحديات اقتصادية بما في ذلك التوسع من العجز التجاري. أُعلن المرسوم الرئاسي رقم 184/2013 ، عن تغيرات في الرسوم الكمركية ، والتي تكون أساساً من معدلات أعلى على مجموعة واسعة من المنتجات. تبع هذا المرسوم ثلاثة تعديلات إضافية ، وهي المرسوم الرئاسي رقم 69/2015 ، والمرسوم الرئاسي رقم 25/2016 ، بموجبه رفع تعريفات الاستيراد على مجموعة واسعة من المنتجات ، والمرسوم الرئاسي رقم 538/2016 حيث زاد بموجبه التعريفات بنسبة تصل إلى 60٪ على بعض البندود ، والتي تمت تغطية بعضها بالفعل في المرسوم السابق. زادت هذه المراسيم بشكل عام من تعريفة الاستيراد على عدد كبير من السلع بشكل أساسى للمنتجات غير الزراعية ، وخفضت المعدلات على عدد صغير من البندود. أدخل القانون رقم 538/2016 ثلاثة مستويات جديدة للرسوم الكمركية إلى جدول التعريفة لسنة 2017 ، وهي 45٪ و 50٪ و 60٪ . العناصر المتأثرة هي بشكل أساسى المنتجات غير الزراعية مثل الآلات والأجهزة الميكانيكية والآلات والمعدات الكهربائية والأثاث . (WTO , 2018 , p. 47-49)

تعتمد التعرفة المصرية لسنة 2017 على ورقة 2012 من النظام المنسق لوصف وترميز السلع⁽⁵⁾ . حيث فرضت حوالي 66٪ من جميع التعريفات معدلات 10٪ أو أقل في سنة 2017 ، وتم تطبيق معاملة معفاة من الرسوم الكمركية على 11.1٪ من البندود التعريفة. كانت حصة الخطوط المعفاة من الرسوم الكمركية في سنة 2017 ضعف ما كانت عليه في سنة 2005 ، نتيجة لإلغاء الرسوم على بعض المنتجات الزراعية المدرجة في النظام المنسق (الحبوب) ، و (البذور الزيتية) ، و (الصمغ ، الخضرروات الأخرى العصارات والمستخلصات) ، و (الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية) . ومع ذلك ، كانت هناك بعض النزوات التعريفية حوالي 0.3٪ من خطوط التعريفة الكمركية ، المقابلة للمشروبات الكحولية والمشروبات الروحية ، خضعت لمعدلات تبلغ 600٪ ، أو 1200٪ ، أو 1800٪ ، أو 3000٪ . كما تفرض رسوماً خاصة بالمنتج بقيمة 150 جنيه مصرية للكيلوغرام الصافي ، أي ما يعادل 211٪ ، على واردات منتجات التبغ . (WTO , 2018 , p. 49)

يتأثر تسعير الرسوم الكمركية في مصر بعدة مؤشرات الاقتصادية والسياسات الحكومية، يمكن أن تختلف هذه السياسات حسب المناخ السياسي، والأهداف الاقتصادية طويلة المدى للحكومة، وموقفها من التجارة الدولية. وأيضاً الاتجاهات العالمية. وهي مصممة عادة لحماية الصناعات المحلية وتنظيم التجارة وتوليد الإيرادات للحكومة . كما في الجدول الآتي :

جدول (4) المؤشرات الرئيسة لالية تسعير الرسوم الكمركية في مصر للفترة (2011-2019)

المؤشر/ السنة	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
---------------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

										الرصيد الخارجي للسلع والخدمات (% من GDP)
8.2-	10.4-	13.4-	9.5-	8.4-	8.4-	6.3-	7.9-	4.1-		شدة المنافسة المحلية (7-1)*
4.2	3.9	4.8	4.2	4.2	4.0	4.1	4.0	4.1	-1	مؤشر حجم السوق المحلي (7)
5.3	4.9	5.0	5.0	5.1	4.9	5.0	4.9	5.0	-1	مؤشر حجم السوق الاجنبي (7)
14.4	16.2	14.9	13.6	14.0	16.0	17.7	15.2	14.7	%	الرسوم من تعريفات التجارة

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

- 1- World Economic Forum, Global Competitiveness Reports for the years (2011-2019), Country/economic features of the State of Egypt. Available on the website : <https://www.weforum.org/>
- 2- World Bank, annual data for the Arab Republic of Egypt for the period (2011-2019) on the website : <https://data.albankaldawli.org/>

3- **الملاحظة (*) :** تراوح المستويات في مؤشر التنافسية العالمية (GCI) من 1 إلى 7 ، حيث تمثل 7 أعلى درجة. تمثل هذه المستويات مراحل مختلفة من القدرة التنافسية وترتبط بخصائص محددة وتساعد هذه المستويات في توفير إطار عمل لفهم موقف الدولة والتقدم من حيث القدرة التنافسية ، وتعكس التطور العام لاقتصاد البلد وقدرته على الابتكار ونمو الإنتاجية.

يبين الجدول (6) الآية تحديد تسعير الرسوم الكمركية من قبل حكومة مصر وذلك بالاعتماد على المؤشرات الرئيسية ومن هذه المؤشرات الرصيد الخارجي للسلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ متوسط هذه المساهمة بنسبة 8.5% في الفترة (2011-2019) ومن اجل الوصول الى السوق والحفاظ على المركز في التنافسية العالمية حيث كان متوسط قيمة مؤشر شدة المنافسة المحلية بنسبة 4.1% عند المستوى (7-1)، اما مؤشر حجم السوق الاجنبي فكان متوسط القيمة بنسبة 5.0% عند المستوى (7-1)، كان متوسط قيمة نسبة الرسوم من التعريفات التجارية 15.1% ، كان متوسط مؤشر حجم السوق المحلي (7-1) للفترة نفسها .

3-آلية تحديد تعرفة الكهرباء

تعتبر الشركة القابضة لكهرباء مصر (EEHC)⁽⁶⁾ ، هي المسئولة عن جميع محطات التوليد ، النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية. يعتبر قانون الكهرباء رقم 87 لسنة 2015 باعتماد القواعد والاسس التي وضعها جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك الاساس بشان تعريفة بيع الكهرباء في مصر. وقد صدرت اللائحة التنفيذية رقم 203 لسنة 2016 لهذا القانون والذي يهدف إلى تأسيس إطار عمل واسع لتحرير سوق الكهرباء جزئياً من خلال إدخال بعض المنافسة في محاولة للاستحواذ

في جميع أنحاء البلاد بسبب نقص إمدادات الغاز الطبيعي ومحطات الطاقة وشبكات التوزيع غير الفعالة بالإضافة إلى بطء نمو الاستثمار في قطاع الكهرباء. يقوم مجلس الوزراء في السابق بأقرار أي زيادة في اسعار الكهرباء.

حسب تقارير السنوية لشركة القابضة لكهرباء مصر، كان اسعار بيع الطاقة الكهربائية المطبقة اعتبارا من سنة 2014 الى سنة 2015 في المتوسط 32.7 ك.و.س / شهر، وللمحلات التجارية 8.58 ك.و.س/ شهر. كان اسعار بيع الطاقة الكهربائية المطبقة اعتبارا من سنة 2017 للخدمات المنزلية 2.48 وللمحلات التجارية 74 قرش/ك.و.س على التوالي. حسب خطة تطوير تعريفة سعر بيع الكهرباء خلال سنة 2019 على الجهد المختلفة كان متوسط التعريفة (104.7 قرش/ك.و.س) بنسبة الزيادة بها 26% عن سنة 2018. حيث كان متوسط الاستهلاك الشهري من الشرائح من 50 الى 350 (ك.و.س) في سنة 2018، وكان اجمالي قيمة التعرفة المطبقة 74.5 (جنيه/شهر) في المتوسط . كان إجمالي قيمة التعرفة عن سنة 2019 لنفس الفئات الاستهلاكية من القطاع المنزلي في المتوسط 96.6 بقيمة الزيادة في التعريفة 21.6 (جنيه/شهر). (الشركة القابضة لكهرباء مصر، 2014، 2019)

تعتمد التغيرات المحددة في آلية تسعير الكهرباء في مصر على تفاعل المؤشرات الاقتصادية مثل التضخم وتقلبات أسعار العملات والنمو الاقتصادي وأسعار الوقود النمو السكاني و السياسات الحكومية. قد تقوم دول مثل مصر بتكيف آليات التسعير الخاصة بها لتتنماشى مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما يلي بعض المؤشرات الرئيسية لتحديد على تعرفة الكهرباء في مصر:

جدول (5) المؤشرات الرئيسية لالية تسعير تعرفة الكهرباء في مصر للفترة (2011-2019)

المؤشر/ السنة	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ، ppp (بالدولار الدولي الحالى)	11,810	11,350	10,800	11,040	11,310	10,640	10,930	10,840	9,440
الطلب على الكهرباء (GW/H)	151,908	157,610	151,606	156,300	146,645	143,585	140,918	135,838	126,934
النمو الاقتصادي	5.6	5.3	4.2	4.3	4.4	2.9	2.2	2.2	1.8
سعر النفط (سلة أوبك المرجعية) (دولار)	64	69	52	40	49	96	105	109	107
معدل النمو السكاني (سنوي) (%)	2.5	5.1	2.4	2.4	2.6	2.4	2.8	2.5	2.2

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

1- جمهورية مصر العربية ، وزارة الكهرباء والطاقة المتجدد ، الشركة القابضة لكهرباء مصر، التقارير السنوية للفترة (2011-2019) على الموقع :

<https://moere.gov.eg/ar/Home.aspx>

2- World Bank, annual data for the Arab Republic of Egypt the period (2011-2019) Available on the website:

<https://data.albankaldawli.org/>

3- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Edition 50, 52, 54, 55, Data for the period (2010-2020) Available at:

https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

يبين الجدول (5) الية تحديد تسعير الكهرباء من قبل حكومة مصر وذلك بالاعتماد على المؤشرات الرئيسة ومن هذه المؤشرات حجم الطلب على الكهرباء حيث بلغ قيمة متوسط حجم استهلاك الكهرباء بمعدل نمو 145707 كيما وات / ساعة ، تعزى هذه الزيادة في مصر إلى انخفاض تعرفة الكهرباء كذلك النمو السكاني ، ولتذبذبت أسعار النفط كذلك اثر كبير على الية تسعير الكهرباء حيث كانت متوسط السعر بنسبة 76.7 % خلال الفترة (2011-2019) ، حسب التقرير السنوي للشركة القابضة لكهرباء مصر كان متوسط معدل التطور لمعدل استهلاك الوقود حوالي 0,41 % سنويا خلال الفترة من 2014 الى 2018 . كذلك يعتبر معدل النمو السكاني من المؤشرات الاخرى في تحديد التعرفة حيث بلغ المعدل في المتوسط بنسبة 2.7 % لنفس الفترة .

4-الية تسعير خدمات الاسكان والتعمير

تعتبر قضايا الإسكان على مدى عقود ، تحديا حقيقيا للحكومات المتعاقبة في مصر. كذلك من أهم المشاكل الملحة التي تواجه برامج التنمية في مصر، بترت بصورة حادة مع ارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد الهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة وتدخل الدولة في سوق البناء وإصدارها عدة قوانين لتخفيض إيجار المساكن لصالح الطبقات الفقيرة أدى إلى إنجام القطاع الخاص عن الاستثمار في الإسكان الاقتصادي وبحيث كان على الدولة تحمل عبء القيام بتوفير الإسكان الاقتصادي للفئات الفقيرة من المجتمع . (الشراقي، 2014 ،ص 1-2)

لأستخراج تراخيص البناء وفقا للقانون المصري للبناء رقم 119 لسنة 2008 ، يصدر المحافظ المختص بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي بالمحافظة ، قرارا يحدد فيه الرسوم المستحقة عن إصدار الترخيص وعن تجديده بما لا يجاوز 1000 جنيه لكل رسم إصدار ، ويزاد هذا الحد الأقصى سنويا بواقع 3 % ، ويؤدي طالب الترخيص تأمينا 0.2 % من قيمة الأعمال المطلوب الترخيص بها تخصص لمواجهة ما قد يلزم من نفقات الإزالة وتصحيح الأعمال المخالفه وغير ذلك من النفقات والمتطلبات وذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

حسب تقارير وزارة الاسكان والتعمير المصرية كانت تكاليف استخراج تراخيص البناء في السنوات الاخيرة في القرى تمثل في أتعاب المكتب الهندسي. تأمينات اجتماعية بنسبة 2.5 % من تكاليف البناء، يتم تحديدها من قبل المهندس المختص. رسوم تحسين 20 جنيه لكل متر في الدور الأرضي فقط أو مساحة الأرض دمغات هندسية حوالي 700 جنيه حواطف وارانيك يتم دفعها في المجلس حوالي 600 جنيه. شهادة المتغيرات المكانية حسب المساحة بمعدل 200 جنيه.شهادة إشراف وعقد مقاولة من المهندس في حالة أن الأرض بمساحة 120 متر، فتقدر الرسوم بمبلغ 114 جنيه. يتم تسديد مبلغ 200 جنيه، في حالة أن الأرض مساحة 200 متر فأكثر. كما يتم تسديد مبلغ 10 جنيه رسوم عند تطبيق إجراءات فحص الطلب، بالإضافة إلى نفس الفئة ضريبة لاستخراج الترخيص. بينما يتم تسديد مبلغ 50 جنيه للحصول على الوصول بعد الإصدار.

قد تختلف المؤشرات الاقتصادية المحددة المستخدمة لتسعير تصاريح البناء في مصر اعتمادا على التعليمات والسياسات المحلية. ومع ذلك ، فإن بعض المؤشرات الاقتصادية الشائعة التي يمكن الاعتماد عليه في تسعير تصاريح البناء في مصر تشمل إجمالي عدد السكان والكثافة السكانية وقد تؤثر بشكل غير مباشر على الطلب على البناء والإسكان. كما في الجدول الآتي :

جدول (6) المؤشرات الرئيسة لالية تسعير رسوم خدمات الاسكان والتعمير في مصر للفترة (2011-2019)

المؤشر/ السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي عدد السكان (مليون نسمة)	84	86	88	90	92	94	96	98	100
الكثافة السكانية (نسمة / كم²)	89.6	91.7	93.8	96.0	98.2	100.2	102.3	104.2	106.1
الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للمسكن ومستلزماته (في المدن) (1)	102.7	61.2	64.0	66.3	71.2	74.9	82.2	94.0	103.0
متوسط الانفاق السنوي للأسرة المخصصة للمسكن ومستلزماته (الجنيه)	3996.3	-	4736.7	-	6428.4	-	-	9537.0	-

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

1- World Bank, annual data for the Arab Republic of Egypt the period (2011-2019) Available on the website: <https://data.albankaldawli.org/>

2- جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتعمية العامة والاحصاء ، اهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق /<https://www.capmas.gov.eg> (على الموقع : 2011-2019)

(1) هو مقياس لمتوسط التغير الذي يطرأ بمدورة الوقت على اسعار البنود الاستهلاكية (السلع والخدمات) التي تشتري لاغراض الحياة اليومية.

يبين الجدول (6) بان الية تسعير خدمات الاسكان ترجع لمجموعة مؤشرات مجتمعة مع بعضها منها الزيادة السكانية، حيث كان متوسط اجمالي عدد السكان 92 مليون نسمة، ومتوسط الارقام القياسية لاسعار المستهلك للمسكن ومستلزماته بنسبة 79.9 % ، كان الكثافة السكانية في متوسط المدة حوالي 98.0 ، اضافة الى ان نصيب الفرد من الانفاق السنوى للاسرة المخصصة للمسكن بنسبة 9537.0 جنيه في سنة 2018 مقارنة بنسبة 3996.3 في سنة 2011

من التحليل السابق في حين أن المؤشرات الواردة في الجداول ربما تم أخذها في الاعتبار إلى حد ما عند تسعير الضرائب والرسوم والتعرية للفئات الدخلة ضمن الدراسة في مصر، ويظهر ذلك من خلال النسب المتفاوتة للمؤشرات في الجداول والتي تتوافق مع طبيعة الفئات المختارة. ومن الواضح أن المسؤولين واللجان الحكومية المسؤولة عن تحديد الأسعار، لم تعتمد على فحص وتحليل شاملين لبيانات التسعير من السنوات السابقة والإيرادات المرتبطة بها. وبدا أنهم يبنون قراراتهم على المؤشرات المذكورة في الجداول لنفس السنة المالية. ويشير هذا إلى أن إطار التسعير لن يتواافق مع السياسة المالية.

ثالثاً : تحليل الربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة

تعتمد الحكومة المصرية على مجموعة من البيانات التاريخية والتوقعات الاقتصادية ومصادر الإيرادات المختلفة لتقدير الإيرادات العامة للسنوات اللاحقة. ساهمت الإيرادات غير النفطية بشكل كبير في مجلمل تدفقات الإيرادات للحكومة المصرية. تبدأ العملية عادة مع قيام وزارة المالية في مصر بتقدير الإيرادات العامة السنوية للحكومة. تعمل وزارة المالية بشكل وثيق مع

الوزارات والوكالات الأخرى ذات الصلة لجمع البيانات حول تدفقات الإيرادات المتوقعة. تستند تقديرات إيرادات من مصادر غير النفطية مختلفة ، مثل الضرائب وارباح الشركات المملوكة للدولة ، ورسوم الخدمات الحكومية ، والغرامات و..... الخ .

يتم تحديد الية التسعير للسلع والخدمات العامة في مصر ، من قبل اللجان الحكومية عادة على أساس سنوي أو استجابة لظروف معينة ووفق لمؤشرات اقتصادية مختلفة كما تم ذكرها في السابق. ولمعرفة ما اذا كان الية التسعير قد التزم بالسياسة المالية بهدف تعزيز الإيرادات العامة من خلال الحصول على الإيرادات الإضافية المطلوبة بما يتناسب مع النفقات العامة المقدرة بالاعتماد على الاهمية النسبية لمصادر الإيرادات المحصلة من اسعار السلع والخدمات العامة للسنوات السابقة. يتم بيان الرابط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة، من خلال الجدول الآتي :

جدول (7) تحليل الربط بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة في مصر
للفترة (2010-2019)

المؤشر / السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	متوسط المدة
% تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة (1)	65	68.7	65.9	63.8	60.0	63.4	65.1	59.5	64.4	66.0	73.2
% تغطية الايرادات النفطية للنفقات العامة (2)	5.97	3.7	2.2	0.6	3.7	4.0	11.2	15.6	3.7	6.2	8.8
% تغطية الايرادات الضريبية للنفقات العامة (3)	45.1	53.7	50.5	44.7	43.0	41.7	37.1	42.6	44.0	47.7	46.5
% تغطية ايرادات ضريبية الدخل للنفقات العامة (4)	18.5	18.2	16.6	16.1	17.6	17.7	17.2	20.0	19.3	22.2	20.9
% تغطية الضرائب على الواردات للنفقات العامة (5)	3.0	3.0	2.9	3.2	3.3	2.9	2.4	2.7	3.0	3.3	3.7
% تغطية ايرادات تعرفة الكهرباء للنفقات العامة (6)	0.001	0.0001	0.0001	0.0001	0.0002	0.0002	0.008	0.0003	0.0004	0.0004	0.0005
% تغطية ايرادات خدمات طرق والمواصلات للنفقات العامة (7)	0.003	0.005	0.005	0.004	0.005	0.004	0.005	0.001	0.001	0.001	0.001
% تغطية ايرادات خدمات الاسكان والتعمير للنفقات العامة (8)	0.004	0.0002	0.0004	0.0005	0.0009	0.0008	0.0008	0.0	0.0	0.0004	0.0008

تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

- 1- حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في الأعمدة : (4 ، 5 ، 6)
- 2- جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، التقارير السنوية للفترة (2010-2019) ، المجلد(12)، عدد(2) في 2016. والمجلد(18)، عدد (2) في 2019. على الموقع : <https://mof.gov.eg/ar>
- 3- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية للفترة (2010-2019) على الموقع : <https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>
- 4- الملاحظة: الأعمدة (1-8) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الأعمدة الأخرى

من قراءة الجدول يتضح ما يلي :

1-- نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة

كانت نسبة مساهمة الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة خلال فترة (2010-2019) حيث بلغت متوسط هذه المساهمة ما يقارب نسبة 65 % وسجلت المساهمة ارتفاعاً بما يعادل 68.7 % في سنة 2019 مقارنة بنسبة 66.0 % بالسنة 2011 ؛ حيث كان مساهمة الإيرادات الضريبية وكذلك الإيرادات من دخل الملكية السبب في مساهمة الإيرادات العامة .

2-- نسبة تغطية عائدات النفط والغاز للنفقات العامة

كان تغطية الإيرادات النفطية للنفقات العامة في المتوسط 5.97 % اما من حيث المساهمة في إجمالي الإيرادات العامة كانت بنسبة 5.6 % ، في سنة 2019 مقارنة بنسبة 8.8 % في سنة 2011. وكانت نسبة المساهمة في الإيرادات العامة في المتوسط حوالي 8.9 % .

3-نسبة تغطية ضريبة الدخل للنفقات العامة

على الرغم من ان الإيرادات الضريبية مثلت الجانب الاكبر في هيكل الإيرادات العامة خلال خمس سنوات من 2010 الى 2015 بنساب تراوح بين 57 - 73 % من اجمالي الإيرادات العامة، ومن هذا يتبيين بان ضريبة الدخل تعد مصدراً تمويلياً هاماً في الإيراد العام . الا ان معدل النمو في الإيرادات العامة كان اقل من معدل النمو في النفقات العامة حيث حققت الإيرادات العامة معدل نمو بنسبة 20.6% في حين حققت النفقات العامة معدل نمو اكبر وصل الى نحو 23.3 % وبالتالي تظهر مدى زيادة الفجوة . كانت نسبة مساهمة ضريبة الدخل في تغطية النفقات العامة خلال فترة (2010-2019) حيث بلغت متوسط هذه المساهمة ما يقارب نسبة 18.5 % وكانت نسبة مساهمة ضريبة الدخل في الإيرادات العامة حوالي 28.6 في المتوسط .

4-نسبة تغطية الرسوم الكمركية للنفقات العامة :

بلغت نسبة مساهمة الجباية الكمركية في تغطية النفقات العامة خلال فترة (2010-2019) بمتوسط ما يقارب نسبة 3.0 % وسجلت المساهمة انخفاضاً بما يعادل 2.9 % في سنة 2018 مقارنة بنسبة 3.3 % في سنة 2011 ، وكانت نسبة المساهمة في الإيرادات العامة حوالي 4.6 % في المتوسط. ومن هذا يتبيين بان الرسوم الكمركية لا تعد مصدراً تمويلياً هاماً للإيراد العام والإنفاق العام.

5-نسبة تغطية تعرفة الكهرباء للنفقات العامة

بلغت متوسط نسبة مساهمة تعرفة الكهرباء في تغطية النفقات العامة خلال فترة (2010-2019) بنسبة 0.001 % ، وكان نسبة المساهمة في الإيرادات العامة 0.001 % في المتوسط للفترة نفسها، ومن هذا يتبيّن بان تعرفة الكهرباء لا تعد مصدراً تمويلياً هاماً للإنفاق العام والإيراد العام .

6-تغطية رسوم خدمات الاسكان والتعهير للنفقات العامة

بلغت نسبة مساهمة رسوم خدمات الاسكان والتعهير في تغطية النفقات العامة خلال فترة (2010-2019) في المتوسط ما يقارب 0.004 % ، وكان نسبة المساهمة في الإيرادات العامة حوالي 0.001 % في المتوسط لنفس الفترة ومن هذا يتبيّن كذلك بان رسوم خدمات الطرق والمواصلات لا تعد مصدراً تمويلياً هاماً للإيراد العام والإنفاق العام .

يتضح من خلاصة البحث الثاني أن السياسة المالية للحكومة المصرية تظهر طابعاً متعدد الأوجه، ويتميز بنهج شامل لإدارة الموارد المالية. على الرغم من أن عائدات النفط ليست المحرك الرئيسي للاقتصاد، إلا أن الحكومة تعتمد في المقام الأول على الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية كمصادر للدخل العام. وقد واجهت الحكومة عجزاً مستمراً في الموازنة على مدى فترة طويلة، حيث تجاوزت النفقات باستمرار توليد الإيرادات. وقد استلزم ذلك تنفيذ إجراءات تقشفية تهدف إلى كبح نمو الإنفاق العام وتعزيز التمويل من خلال إصدار الدين العام.

على الرغم من كون تسعير السلع والخدمات العامة كعامل مهم في توليد الإيرادات العامة، إلا أنه لم يسفر عن زيادة الإيرادات بسبب اعتماد آلية التسعير على مؤشرات رئيسة محددة، واتجاهات سياسية، وأهداف سياسة الحكومة خلال نفس السنة المالية. بالإضافة إلى ذلك، لا تعتمد الحكومة المصرية في صياغة سياستها المالية على آليات التسعير. ونتيجة لذلك، أخفق أساليب التسعير المختلفة المبنية في الدراسة في تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات العامة وتغطية معظم النفقات العامة بشكل كاف. ويشير هذا إلى عدم وجود علاقة واضحة بين السياسة المالية وتسعير السلع والخدمات العامة.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً : الاستنتاجات

1- أحد التحديات الرئيسية للحكومة المصرية هو ضمان قدرة الحكومة على تمويل عملياتها، وتغطية النفقات المتزايدة، مع تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار. وفي السنوات الأخيرة، نفذت مصر العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية لمواجهة التحديات المالية وتعزيز تحصيل الإيرادات مع التحكم في النفقات. وشملت هذه الجهود إصلاحات الدعم، والإصلاحات الضريبية، ومبادرات لجذب الاستثمار الأجنبي، على سبيل المثال في موازنة 2017 استهدف العجز الأولي 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتواافق مع ضبط أوضاع المالية العامة بنسبة 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

- تستند قرارات التسعير للسلع والخدمات العامة في مصر إلى بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة (2011-2019)، منها معدل الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي كانت بنسبة 2.0% في متوسط ، ومعدل نمو الاستثمار المحلي 17.3% ومعدل اجمالي الدين العام الخارجي 60.3% ومعدل النمو السكاني 2.2% ومعدل النمو الاقتصادي 3.6% في المتوسط خلال نفس الفترة. لقد كان تغير التسعير بمثابة المؤشر لاستجابة للظروف الاقتصادية وأهداف السياسة الحكومية والاعتبارات الاجتماعية، إضافة إلى ذلك، كان للمناخ السياسي أيضاً في مصر تأثير كبير على قرارات تسعير السلع والخدمات العامة لتتماشى مع الرؤية العامة للسلطة الحاكمة. على سبيل المثال تم إجراء تخفيضات كبيرة في دعم الوقود. لقد رفعت السلطات تعرفة الكهرباء بنحو 40% في سنة 2016. لتحقيق نسبة استرداد التكاليف والتخفيض المدرج في الميزانية في فاتورة دعم الوقود.
- يتبيّن من تسعير ضريبة الدخل بنسبة 17.5% وضريبة الأرباح بنسبة 22% والرسوم الضرورية بنسبة 10% وتعرفة الكهرباء 76.7% ورسوم تراخيص البناء 1000 جنية في المتوسط، على التوالي ، مما أدى إلى مساهمة الإيرادات من ضريبة الدخل والأرباح في الإيرادات العامة بنسبة 28.6% في المتوسط خلال فترة (2010-2019) ، ومن الرسوم الضرورية وتعرفة الكهرباء ورسوم تراخيص البناء بنسبة 4.6% و 0.001% و 0.001% في المتوسط على التوالي خلال نفس الفترة، مما يشير إلى أن تسعير هذه الفئات لا تحمل أهمية كبيرة كبرى ضمن هيكل إجمالي الإيرادات. ذلك لأن آليات التسعير لا تشكل جزءاً أساسياً من السياسة المالية للحكومة المصرية.
- كانت نسبة المساهمة في تغطية النفقات العامة من إجمالي الضرائب حوالي 45.1% وضريبة الدخل والأرباح حوالي 18.5% والرسوم الضرورية 3.0%، وتعرفة الكهرباء 0.001%， ورسوم تراخيص اجازة البناء حوالي 0.001% في المتوسط على التوالي خلال الفترة (2010-2019) ضئيلة ولم يكن لهذه المصادر من الإيرادات دوراً حاسماً في تمويل مختلف الوظائف والخدمات الحكومية، ويرجع ذلك أساساً إلى غياب آليات التسعير في السياسة المالية للحكومة المصرية.

ثانياً: المقترنات

- 1- يعدّ البعد المالي لتسعير السلع والخدمات العامة بشكل عام ، منها تسعير ضريبة الدخل والأرباح والرسوم الضرورية وتعرفة الكهرباء ورسوم تراخيص البناء جزءاً من برنامج السياسة المالية في أي بلد، بما في ذلك مصر يجب أن يتماشى هذا البعد مع برنامج السياسة المالية العامة بالإضافة إلى ذلك يجب أن يأخذ هذا البرنامج في الاعتبار أهداف الإيرادات والنفقات الحكومية، والأهداف الاقتصادية العامة .
- 2- إن المؤشرات الرئيسية المستخدمة في آلية تسعير السلع والخدمات العامة ليست سوى جانب واحد من التسعير الشامل. وهناك حالات يتتأثر فيها التسعير بأهداف السياسة العامة، أو الاعتبارات الاجتماعية، أو طبيعة السلع أو الخدمات المعنية، وإن يعتمد حكومة مصر على نهج التسعير المصمم جيداً والقائم على أسس ومعايير علمية بحيث يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد وتحسين تقديم الخدمات وتعزيز الرفاهية العامة.
- 3- يجب أن يتضمن تحليل الأثر الاقتصادي لقرارات التسعير على المؤشرات الرئيسية، مثل الإيرادات الضريبية وأنماط الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار التجاري والنمو الاقتصادي العام. يمكن للحكومة المصرية إجراء تعديلات

مستنيرة على استراتيجيات التسuir الخاصة بها ، وضمان توافقها مع الأهداف الاقتصادية الأوسع وإفادتها للمواطنين والاقتصاد ككل.

4- يتطلب تقدير بنود الإيرادات العامة في مصر، الاستناد إلى أسس موضوعية تراعي فيها الأرقام الفعلية للسنوات السابقة واتجاهات أسعار السلع والخدمات العامة والظروف المحيطة لضمان توقعات واقعية ودقيقة ولتقييم كيفية تأثير التغيرات في اسعار السلع والخدمات العامة على تقديرات الإيرادات . تحتاج الحكومة إلى اتباع نهج شامل، مع مراعاة مجموعة واسعة من العوامل عند تسuir السلع والخدمات العامة، لتحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والأهداف السياسية.

الهوامش

- (1) تشمل أمثلة سلع النادي التي يقدمها القطاع العام الطرق ذات الرسوم والمتزهات الطبيعية. تعني القدرة على الاستبعاد أنه من الممكن فرض رسوم على استخدام سلعة النادي. يمكن أن يكون فرض رسوم على أعضاء النادي وسيلة فعالة لاسترداد التكاليف. من الطرق الشائعة لفرض رسوم على استخدام سلعة النادي فرض ضريبة على مجموعة من المستخدمين ، مثل أعضاء مجموعة صناعية. السلع الجماعية المستبعدة تسمى أيضاً سلع النادي ، وهو نادٍ في الاقتصاد كونه منظمة توفر سلعاً جماعية لأعضائها.
- (2) يتضمن تفسير نماذج التسuir لتوفير السلع والخدمات العامة فهم كيفية محاولة هذه النماذج تخصيص التكاليف وتحديد استراتيجيات التسuir وضمان الوصول الفعال والعادل إلى الموارد أو الخدمات الأساسية يجب أن تأخذ نماذج التسuir في الاعتبار مبدأ الإنصاف ، مما يضمن أن تكون الخدمات الأساسية ميسورة التكلفة وليس مرهقة بشكل غير مناسب للأفراد ذوي الدخل المنخفض أو الفئات المهمشة.
- (3) لا يمنع دفع ضريبة الدخل أي شخص من الاستمرار في تحقيق الدخل أو جني الأرباح. يستمر الأفراد والشركات في الانخراط في الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الدخل على الرغم من الالتزام بدفع الضرائب وأن ضرائب الدخل لا تستهدف الممارسات غير التنافسية بشكل مباشر إضافة إلى ذلك يجب على دافعي الضرائب تقديم الإقرارات الضريبية السنوية والإبلاغ بدقة عن أرباحهم.
- (4) لا يتم استبعاد الأفراد بالحصول على خدمة استيراد البضائع إلى البلاد طالما أنهم يدفعون الرسوم المطلوبة. لا تمنع الحكومة استيراد البضائع إنه فقط يفرض ضريبة على تلك السلع. تعتبر الرسوم الكمركية كسعر مقابل ممارسات غير تنافسية لأنها لا تمنع الآخرين من الانخراط في نفس النشاط (استيراد البضائع) دون دفع رسوم. لا يزال بإمكان أي شخص استيراد البضائع، ولكن سيتعين عليه الامتثال للتعليمات الرسوم الكمركية ودفع الضرائب المناسبة. يحتاج المستوردون إلى الخضوع لسلسلة من الإجراءات الإدارية للامتثال للوائح الكمركية. تتضمن هذه الإجراءات تقديم إقرارات الاستيراد، وتوفير الوثائق، وتلبية المتطلبات القانونية الأخرى، لضمان الامتثال لتعليمات الكمارك
- (5) اشتغلت الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية على هدف تحقيق الفعلية في تحصيل موارد الحكومة حيث ان فاعلية التحصيل تأتي في المقام الاول من خلال كفاءة المنظومة الضريبية من خلال تحصيل اكثر من 75 % من الايرادات العامة ، وقد كان لاصلاح السياسة الضريبية اثر ملحوظ في تحسين الايرادات الضريبية للفترة (2015-2019)
- (6) حسب قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2016 ، تفرض الضريبة على السلع والخدمات سواء كانت محلية او مستوردة في كافة مراحل تداولها الا ما استثنى بنص خاص ، ويكون السعر العام للضريبة 13% عن سنة 2017 و 14% اعتباراً من سنة 2018 واستثناء على ما تقدم يكون سعر الضريبة على الالات والمعدات المستخدمة في انتاج سلعة او تادية خدمة 5% وذلك على التوبيسات وسيارات الركوب ، ويكون سعر الضريبة صفر على السلع والخدمات التي يتم تصديرها طبقاً للشروط والمواضيع .
- (7) قانون رقم 11 لسنة 2013 بشان تعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته والمعدل بالقرار بقانون رقم 101 لسنة 2012
- (8) يشار إلى النظام المنسق لتصنيف السلع وترميزها عموماً باسم (النظام المنسق) ، وهو عبارة عن تسمية منتجات دولية متعددة الأغراض تم تطويرها بواسطة منظمة الكمارك العالمية (WCO) ، تضم أكثر من 5000 مجموعة سلعية يتم تحديد كل منها برمز

مكون من ستة أرقام ، مرتبة في هيكل قانوني ومنطقى ومدعومة بقواعد محددة جيداً لتحقيق تصنيف موحد. يستخدم هذا النظام من قبل أكثر من 200 دولة واقتصاد كأساس لتعريفاتها الجمركية ولجمع إحصاءات التجارة الدولية. يتم تصنيف أكثر من 98٪ من البضائع في التجارة الدولية من حيث النظام المنسيق. يساهم النظام المنسيق في تنسيق الإجراءات الجمركية والتجارية ، وتبادل بيانات التجارة غير الوثائقية فيما يتعلق بهذه الإجراءات ، وبالتالي تقليل التكاليف المتعلقة بالتجارة الدولية.

(9) هي شركة مساهمة مصرية تتمتع بالجنسية المصرية تخضع لاحكام قانون رقم 59 لسنة 1981 وتعديلاته وذلك فيما لا يتعارض مع احكام القانون 164 لسنة 2000 بتحويل هيئة كهرباء مصر الى شركة مساهمة مصرية وكذلك قانون الكهرباء رقم 87 لسنة 2015 .

المصادر

الربيعي، رجاء، (2013)، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي: الولايات المتحدة - العراق، (دراسة الحالة)، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن .

القاضي ، حسن محمد، (2014)، الادارة المالية العامة ، الطبعة 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان . الدعوي، عباس كاظم ، (2010)، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية ، الطبعة 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان .

المستوفي حيدر عبد الحسين ، نور الله الا شمس الله ، (٢٠١٥)، "تفعيل دور الضرائب الكمركية (ضريبة الاستيراد) في العراق من أجل توسيع بنود الإيرادات العامة" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد، 44 .

السامري، يسري مهدى حسن ، العبيدي، زهرة خضرير عباس ، (2013)، "تحليل اثر التغيرات في الاسعار الضريبية في النظام الضريبي العراقي للمرة (1995- 2010)"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5 ، العدد 10 .

الاعسر، خديجة، (2016)، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة. الذين، م عزري، (2005)،: النظام القانوني لرخصة البناء في التشريع الجزائري" ، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الثامن ،

العبيدي، مني حبيب احمد، (2021) ،العلاقة بين عجز الموازنة العامة والمديونية العامة في مصر للمرة من 2011 - 2020 ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، رقم ،25.

الشبايي، محيي سامي محمد محمد ، (2021)،"قياس مدى قبول الضريبة على الدخل في مصر من منظور المجتمع الضريبي : دراسة اختبارية" ، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، العدد 2 ، المجلد 5 ،

الشرقاوى، شيماء، (2014)، تقييم سياسات الإسكان في مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، بيروت ، لبنان . جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، (2020) ، حصاد ستة اعوام (2014-2020) ، انجازات ومشروعات وزارة المالية. جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، (2020) ، حصاد ستة اعوام: 2014 - 2020 ن انجازات ومشروعات وزارة المالية ،

حسين، وائل محمود محمد، (2023) ،"اثر تطوير اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة على مؤشرات اداء ادارة المالية العامة في مصر" ، مجلة البحوث الادارية،المجلد 41 ، العدد 3 ، مصر.ص ص: 15 - 16

حجاج، الشيماء حامد محمود، (2022) ،"سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر" ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية المجلد 23 ، العدد ٤ ،جامعة القاهرة ،

دبي، حيان ، (2020)،"التسعير والتوزيع" ، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

رزق، علاء أحمد، (2018) ، "تحديد تأثير التغيرات في هيكل الأسعار الضريبية على حصيلة ضريبة الدخل والعدالة الضريبية في مصر خلال الفترة من 2005 إلى 2015 وأثره على دلالة القوائم المالية في ضوء مفهوم حوكمة الشركات" ، الفكر المحاسبي ،المجلد 22 ، العدد 8 ،

مشعل، حمد احمد سلامة، (2021)، "النظام القانوني لترخيص البناء : دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا" ، المجلة القانونية ، المجلد 10 ، العدد 8 ،

منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد،(2011)،دليل البرلماني العربي للرقابة على الإيرادات ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان

Abdu, Mohammed I.,(2019),"Dealing with Egypt Public Debt Accumulation Problem",Business and Economic Research, Vol. 9, No. 4 .

Abo-Ahmed, Khaled,(2021), "Impact of Income and Corporate Taxes on Economic Development in Egypt",American University in Cairo,

Banzhaf, H. Spencer,(2014),"The Market for Local Public Goods",Case Western Reserve Law Review•Volume 64•Issue 4.

Blimpo, P. Moussa . and Cosgrove-Davies Malcolm,(2019), Electricity Access in Sub-Saharan Africa : Uptake, Reliability, and Complementary Factors for Economic Impact ,the World Bank.

Dassiou, Xeni, Langham Peter , Nancarrow Scharaschkin Charles, Alex and Ward Dan.(2016). Public service markets:A comparative analysis,City, University of London Institutional Repository. European Union, (2013), Environmental taxes: A statistical guide, Publications Office of the European Union, Luxembourg.

Gyourko, Joseph, Molloy Raven , (2014), "Regulation and housing supply", National Bureau of Economic Research.

I. C, Egwakhide, Nyor, Terzungwe ,(2012),"Effectiveness of Pricing Policy in Nigerian Public Sector Enterprises: A Theoretic Approach", International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 8.

International Federation of Accountants,(2010),the International Federation of Accountants (IFAC) and the currently effective pronouncements for the public sector, USA.

International Monetary Fund, (2014),Government Finance Statistics Manual 2014,Washington, D.C.

International Monetary Fund, Data for the years (2010-2019) Available at:
<https://www.imf.org/en/Data>

Kowalski P,(2005),"Impact of Changes in Tariffs on Developing Countries' Government Revenue", OECD Trade Policy Papers, No. 18, OECD (No. 18),Paris,

Mburamatare, Daniel, Gboney, K. William, Hakizimana, De Dieu Jean,(2022),Electricity Tariff Design "Theoretical Concepts versus Practices": Review of Tariff Design Approaches in East Africa-Case Studies of Rwanda, Kenya, Uganda and Tanzania ,International Journal of Energy Economics and Policy,, 12(5).

Ostrom,Vincent,Ostrom,Elinor,(2019),"Public Goods and Public Choices,Workshop in Political Theory and Policy Analysis",Indiana University.

OECD,(2005),Regulating Market Activities by the Public Sector-2004,Organisation for Economic Co-operation and Development.

OPEC, Annual Statistical Bulletin, Data for the period (2010-2020) Available at:
https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm.

Sekera, June,(2019), "Public Goods in Everyday Life ,Global Development And Environment Institute", Tufts University.

World development report (2004), Making services work for poor people,World Bank, Washington.
World Bank, annual data for the period (2011-2019) Available on the website:
<https://data.albankaldawli.org/>

WTO ،(2018) ،Trade Policy Review: Report by the Secretary ،Egypt ،WT / TPR / S / 367 ،

World Economic Forum, Global Competitiveness Reports for the years (2011-
Zhang, Leping,(2017),Study on Pricing Mechanism of Urban Public Service Based on Viewpoint of
Performance Evaluation ,Asian Social Science; Vol. 13, No. 11.
World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports for the years (2011-2019).

Xu Yang, Hu Jiahua, Wang Yizheng, Zhang Weiwei and Wu Wei,(2022),"Understanding the
Economic Responses to China's Electricity Price-Cutting Policy: Evidence from Zhejiang",
Sustainability , 14(18).

إتفاقية تاريخية للربط الكهربى بين مصر وأوروبا عبر قبرص، توقيع إتفاقية لتنفيذ الربط الكهربى، على الموقع:
<https://www.euroafrica-interconnector.com/ar/home-ar>

جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، التقارير السنوية للفترة (2010-2019) على الموقع :
جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية ، التقارير السنوية للفترة (2010-2019) على الموقع :
<https://mof.gov.eg/ar>

جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، على الموقع :
<https://www.capmas.gov.eg/>

جمهورية مصر العربية، البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية للفترة (2011-2019) ، على الموقع :
<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>

جمهورية مصر العربية ، وزارة الكهرباء والطاقة المتعددة ، الشركة القابضة لكهرباء مصر، التقارير السنوية للفترة (2011-2019) على الموقع:
<https://moere.gov.eg/Home.aspx>

جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للسنوات (2011-2019) على الموقع :
<https://www.capmas.gov.eg/>

صندوق النقد العربي، البيانات الإحصائية لسنوات (2010-2019) على الموقع :
<https://www.amf.org.ae/ar>